الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.17

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

البند ٨٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين (تابع)

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56249 (A)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٣/١٥

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع القرار *A/C.2/59/L.2* و*L.3*

١ - **السيد آل محمود** (قطر): قدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروعي القرارين A/C.2/59/L.2 وA/C.2/59/L.3. ويستند الأول إلى توافق الآراء في المجتمع الدولي بشأن سُبل ووسائل إيجاد موارد جديدة للتنمية لتكملة المساعدة الإنمائية الرسمية ويتناول أيضاً تحويل الموارد المالية وحاجة البلدان النامية إلى أن يكون لها مزيداً من الرأي داخل المؤسسات المالية الدولية. وأضاف أن مشروع القرار A/C.2/59/L.3 يتناول الحاجة تماماً إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج عمل الموئل وإعلان الأمم المتحدة للألفية وخطة تنفيذ برنامج عمل جوهانسبرغ، لا سيما تلك المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والأحياء الفقيرة. كما يتناول الحاجة بإلحاح إلى معالجة مسألة تمويل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولا سيما الحاجة إلى زيادة المساهمات غير المخصصة على أساس متعدد السنوات. وأخيراً، يبرز مشروع القرار الدور الهام لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال العمل الإنساني والحاجة إلى التعاون والتنسيق مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/59/L.4*

٢ - **السيد الـ محمود** (قطر): قدم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين مشروع القرار A/C.2/59/L.4.

البند ٨٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين (تابع)

مشروع القرار *A/C.2/59/L.5*

٣ - **السيد آل محمود** (قطر): قدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار A/C.2/59/L.5.

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

المناقشة العامة (تابع)

٤ - **السيد دويتز** (المراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية): رحب باستعراض اللجنة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إن الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المعقود في كوالا لامبور في

شباط/فبراير ٢٠٠٤، أحرز تقدما كبيرا في جوانب هامة وثيقة الصلة بعمل اللجنة. كما أيد الاجتماع السادس المعقود في لاهاي الهدف الذي يتمثل في أن يتم بحلول عام ٢٠١٠ تحقيق تخفيض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية كمساهمة في تخفيف حدة الفقر ولفائدة جميع مظاهر الحياة على وجه الأرض. وأكد الاجتماع السابع على الصلات بين هذا الهدف والأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر. ووضع إطاراً لغايات ومؤشرات تقدم خارطة طريق للعمل الذي يتعين أن تقوم به الأطراف لتحقيق الغاية المحدد لها عام ٢٠١٠، التي يمكن أن تكون مفيدة في تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن تأييد الاتحاد للتوصية الصادرة عن مؤتمر الأطراف التي تدعو إلى استطلاع تحديد الغاية المحدد لها عام ٢٠١٠ بوصفها معلَماً نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن الاستدامة البيئية.

٥ - ومضى قائلاً إن الاجتماع أقرّ أيضاً برنامج عمل شامل وطموح بشأن المناطق المحمية، تضمَّن الغايتين المتمثلتين في إنشاء الشبكة العالمية الممثلة لنظم المناطق المحمية المدارة بفاعلية بحلول عام ٢٠١٠ بالنسبة للمناطق البرية وعام ٢٠١٢ بالنسبة للمناطق البحرية. ودعا الاتحاد اللجنة للتأكيد على أهمية التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية من أجل تحقيق التزامات جوهانسبرغ والأهداف الإنمائية للألفية. وعالج الاجتماع السابع مسألة الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وعلى نحو أكثر تحديداً، الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي البحري في المناطق غير الخاضعة للولاية الوطنية. وشجعت القرارات المتخذة في الاجتماع استحداث أُطر عمل وطنية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي. وحددت أيضاً تحديات جديدة، من بينها الحاجة إلى زيادة المعرفة بالموارد الجينية البحرية، وضمان حفظها واستخدامها المستدام وتقاسم المزايا المستمدة من استخدامها بصورة منصفة. ودعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المضي في النظر في تلك المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي التي تشمل مناقشة الجوانب العلمية والتقنية والقانونية. وأضاف أن الاجتماع السابع بحث أيضا مسألة وضع نظام دولي يكفل تقاسم المزايا الناشئة عن استخدام الموارد الجينية على نحو عادلٍ ومنصف، وحدد عملية مفاوضات بإنشاء صلاحيات تفصيلية للفريق العامل المخصص المعني بالوصول وتقاسم المنافع.

٦ - وقال إن جدول الأعمال الدولي الحالي يتيح فرصة لم يسبق لها مثيل لبناء صلات فعالة بين الدعامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى الالتزام السياسي والعمل من جانب الجميع لمواجهة التحديات القادمة لتحقيق التزامات جوهانسبرغ وقمة الألفية. وأشار إلى أن الاتحاد يقدم مساهمته من خلال لجنته المعنية ببقاء الأنواع ودائرة معلومات الأنواع. وفي مشروع مشترك مع الجمعية الدولية للحفظ وخدمة الطبيعة، أنجز الاتحاد تقييما شاملاً للكائنات البرمائية، يحلل جميع الأنواع البرمائية لتقييم حفظها وتوزيعها. ويقوم الاتحاد ببناء الوعي بغاية ٢٠١٠، بما في ذلك عن طريق مبادرته في أوروبا المعنونة ''العدّ التنازلي لعام ٢٠١٠''.

٧ - **السيد تريامانغارون** (تايلند): أشار إلى الوثيقة A/59/25، فقال إن بلده يؤيد تماماً إعداد مشروع خطة استراتيجية حكومية دولية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرة ليتسنى وضع خطة عملية المنحى لها جدول زمني محدد وموارد كافية تتيح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان النامية. وأضاف أن التقرير الوارد في الوثيقة A/59/220، بين إحراز تقدم مشجع في مواصلة التنمية المستدامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وأعلن التزام بلده التام بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

المستدامة، وبوجه خاص خطة جوهانسبرغ المعنية بالتنفيذ. وأشار إلى أن الوزارات والوكالات الحكومية في بلده قد أدمجت جدول أعمال القرن ٢١ في برامجها ومشاريعها ذات الصلة، بما في ذلك الخطط الخمسية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وأثنى على اللجان الإقليمية. لا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادي، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية لما قدموه من مساعدات إلى البلدان النامية في تنفيذ غاياتها وأهدافها البيئية، لا سيما تلك الواردة في خطة جوهانسبرغ المعنية بالتنفيذ. وأضاف أن تايلند صدّقت على اتفاقية التنوع البيولوجي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأنها تولي اهتماما كبيرا بمسألتي الوصول إلى الموارد الجينية وتقاسم مزاياها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي موضع قلق خاص لدى البلدان النامية. وأعلن أن تايلند سوف تستضيف المؤتمر الثالث للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي سيقدم الدليل الأشمل والأدق والأحدث عن حالة التنوع البيولوجي على هذا الكوكب.

٩ - **السيد شين بو نام** (جمهورية كوريا): رحب بالنتائج المثمرة للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة التي تمهد الطريق لعقد دورة فعّالة في مجال السياسة العامة في عام ٢٠٠٥. وأضاف أن النوع الجديد لشكل الاجتماعات سيشكل أساسا رئيسيا لمبادرات مقبلة وستكون الدورة الثالثة عشرة الدورة الأولى في مجال السياسات العامة لتقرير خيارات السياسات العامة والاضطلاع بتدابير عملية. ومن المهم الانتهاء من تنظيم أعمالها بأسرع ما يمكن. وقد يكون من الضروري أثناء الدورة الثالثة عشرة إيلاء اهتمام لوضع مبادئ توجيهية للأولويات فيما بين مختلف خيارات السياسات العامة، مع مراعاة الظروف المحددة لكل بلد.

١٠ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد من حيث المبدأ الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن دعم التكنولوجيا وبناء القدرة، التي من المأمول فيه أن تعود بالنفع على البلدان النامية وأن تكون حافزا للبلدان متقدمة النمو. وينبغي أن تمنح الخطة الأولوية لتنمية الموارد البشرية والتعاون التكنولوجي بين الدول؛ ولكي يكتب لتلك الخطة النجاح، ينبغي أن تواصل البلدان متقدمة النمو تقديم الدعم بطريقة متسقة، وأن تواصل البلدان النامية تحسين أطر عملها المؤسسية للاستفادة من المساعدات بأحسن الوسائل الممكنة. كما أن قيام شراكة حقيقية بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية مسألة أساسية. ومن الضروري تشجيع التعاون الإقليمي والشراكة فيما بين البلدان المجاورة ذات الخلفيات الثقافية المشابهة. وأعلن أن حكومته سوف تستضيف المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية التي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والذي سيعقد في سول في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١١ - **السيد تيكل** (إريتريا): قال إنه لما كان تدهور الأراضي يمثل مشكلة ضارة تواجه بلده على نطاق واسع ، فإن بلده يولي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويرحب بقرار مجلس مرفق البيئة العالمي وجمعيته العمومية بإدراج تدهور الأراضي ضمن أولوياته كأحد المجالات الرئيسية. وأضاف أن لدى حكومته برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر وآثار الجفاف، والذي يقدم لمحة عن تدهور الأراضي في إريتريا، تشمل قائمة شاملة للعوامل المساهمة في تدهور الأراضي، والتدابير العملية لمعالجة المشكلة، وكذلك الموارد المالية والمؤسسية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج. أما حكومته، التي ترى في القضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية على السواء، شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، فإنها أيدت القرارات والتوصيات

الصادرة عن العديد من المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة بشأن هذه المسألة.

١٢ - واستطرد قائلاً إن حفظ التنوع البيولوجي على رأس الأولويات الإنمائية لإريتريا. وقد وقّعت إريتريا وصدّقت في عام ١٩٩٦ على اتفاقية التنوع البيولوجي، واتخذت على الفور التدابير اللازمة لصياغة استراتيجية وخطة عمل للتنوع البيولوجي. وتعترف الخطة بثلاث مجالات رئيسية: التنوع البيولوجي البري والبحري والزراعي.

١٣ - وقال إن نجاح خطط التنمية المستدامة يتطلب تعبئة الموارد وكذلك بناء القدرة، بما في ذلك تخصيص الموارد المالية اللازمة وتدريب القوى البشرية وتعزيز المؤسسات. وتم تحديد تنمية الموارد البشرية بوصفه العائق بالغ الأهمية في سبيل النمو والتنمية المستدامة في إريتريا. ويجب على البلدان متقدمة النمو الوفاء، بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بتقديم المساعدة التقنية والتكنولوجية والمالية الكافية للبلدان النامية لتمكينها من التغلب على التحديات التي تواجهها في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - السيد سونغ سي (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): أشار إلى أن التدهور البيئي والفقر ليسا ناجمين عن عوامل طبيعية فحسب، كتغير المناخ، بل أيضا عن عوامل اقتصادية-اجتماعية مناوئة للتنمية المستدامة وحماية البيئة. ومن الضروري مساعدة البلدان النامية في جهودها لتحقيق التنمية المستدامة. غير أن الالتزامات الدولية في هذا الصدد لا يتم تنفيذها بالكامل بسبب الشروط السياسية المرتبطة بتقديم المساعدة والعلاقة غير المتكافئة بين مقدمي تلك المساعدة والمستفيدين منها.

١٥ - ودعا البلدان متقدمة النمو إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية والعمل من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة. واشار إلى أن الأولوية العليا هي تعزيز القدرة الداخلية للبلدان النامية. ومن الضروري أيضا إعطاء قدر كبير من الاهتمام للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وطبقا لذلك، فإن وفده يرحب بالقرار الصادر عن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة بإعطاء أولوية للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية في برنامج عملها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأضاف أنه برغم الصعوبات الاقتصادية، ستواصل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تركيز جهودها على إدارة الأراضي وحماية البيئة لكي تحقق لشعبها معيشة مستقرة ومستدامة وسوف تنضم بنشاط إلى جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - **السيدة فلبيني** (هايتي): رحبت بالاهتمام واسع النطاق الذي تبديه الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني بقضايا البيئة.

١٧ - وقالت إنه برغم جهود المجتمع الدولي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، فإنها لا تزال تحدث آثاراً مدمرة من حيث خطرها على البيئة وفقدان الأرواح البشرية. فقد ألحقت أضراراً بالغة بهاييتي بسبب الفيضانات خلال عام ٢٠٠٤، ويرغب وفدها أن يعرب عن شكره للدول والمنظمات التي أظهرت تضامنها مع بلدها. وأضافت أن التدابير الواردة في برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما يجب تنفيذها كمسالة مُلحة. وأشارت إلى وجود علاقة وثيقة بين التدهور البيئي وأَخطار الكوارث الطبيعية وقابلية التأثر بها. وينبغي أن تكون استراتيجيات الإنذار المبكر موجهة بشريا بغية مضاعفة الدقة والقدرة على الاستجابة إلى أقصى حد ممكن. وينبغي منح المجتمعات المحلية دوراً رئيسيا في تصميم استراتيجيات الحد من الكوارث وإدارة المخاطر وفي تقييم تلك الاستراتيجيات.

١٨ - وقالت إنه كما يزحف التصحر على مناطق كثيرة، كذلك تدفق المهاجرين المحرومين من المياه والموارد الأخرى التي تديم الحياة. وهكذا فإن التصحر يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وانتشار المجاعة والجوع ويقوض التنمية المستدامة لكثير من البلدان. ولذلك فإن وفدها يولي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي يمكن أن يقلل من قابلية تأثر الدول بتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - ومضت تقول إنه برغم الصعوبات التي تواجهها مؤسسات هايتي واقتصادها، لم يغب عن بال الحكومة الحقيقة القائلة بأن الحق في الرعاية الصحية وفي التعليم في بيئة صحية هما من حقوق الإنسان الأساسية. وهي تعطي الأولوية لتقوية قدرتها الوطنية على مواجهة الكوارث الطبيعية وتحسين البيئة التي دمرت بصورة خطيرة نتيجة الكوارث الطبيعية الأخيرة. وأضافت أنه مما يؤسف له أن المبادرات التي تضطلع بها هايتي وغيرها من البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة يحد منها غالبا شح الموارد والعزلة الجغرافية وضعف التنسيق. ولتصحيح هذه الحالة، ينبغي تعزيز الآليات المحددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإنشاء آليات للشراكة قابلة للبقاء على أساس التزامات إقليمية وعالمية. ويجب أن تضم آليات الشراكة الحكومات ووكالات التمويل والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية. وأضافت أن الوقاية من الكوارث مهمة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل برنادوس وأردفت قائلة إن وفدها يحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بتقديم دعم مالي ثابت وملائم إلى الأمم المتحدة لتمكينها من دعم الجهود التي تبذلها الحكومات ووضع برامج فعّالة لتلبية الاحتياجات الفعلية.

٢٠ - **السيد نوغيز** (موناكو): قال إن حكومته ملتزمة بقوة بتنفيذ الأهداف الإنمائية، للألفية وجدول أعمال القرن ٢١ وما ورد في الوثائق المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وما برحت تشارك مع دول البحر الأبيض المتوسط وغرب أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في حفظ البيئة من خلال تدابير لحماية البيئة البحرية والساحلية وإقامة الشراكات من أجل التحكم في الملوثات الجوية في المدن أو إعادة زراعة الغابات لمكافحة التصحر. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التعاونية لأمانات اتفاقيات الأمم المتحدة في المجال البيئي والاجتماع الدولي للاستعراض الذي يجري كل ١٠ سنوات لبرنامج عمل برنادوس الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سيعقد في اليابان.

٢١ - وأضاف قائلا إن حكومته زادت كثيراً من مستوى معونتها الإنمائية الرسمية خلال السنتين الماضيتين للنهوض قُدماً بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وطالب المجتمع بأن يُظهر في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة تصميمه على التغلب على العقبات بما فيها تلك التي تحول دون تكامل إدارة موارد المياه. وأشار إلى أن للجان الإقليمية دور حيوي يجب القيام به وأن حكومته تشارك في عمل لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.

٢٢ - وقال إن حكومة موناكو تسعى-على الصعيد الوطني، لتحسين جودة البيئة البحرية وجودة الهواء، لا سيما من خلال الحد من انبعاثات الكبريت، وإدارة المياه. وتعمل أيضا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية في مجالي المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي. وأضاف أن حكومته، التي تشجع البرامج التعليمية في المدارس في موناكو وفي الخارج لزيادة الوعي بقضايا التنمية المستدامة، ترحب بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبصفتها عضوا في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٣ - **السيدة نافارو** (كوبا): شددت على أهمية تحقيق أهداف خطة عمل جوهانسبرغ، فقالت إن البلدان النامية لا

تزال تواجه عقبات كثيرة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية وتحسين الأحوال المعيشية لقاطني الأحياء الفقيرة.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الكوارث الطبيعية، تُحدِث، كل عام خسائر بملايين الدولارات في جميع أنحاء العالم. وقد لحق بمنطقة الكاريبي دمار كبير بسبب الأعاصير. وسيكون التخلص من آثارها بطيئا وباهظا. أما التدهور البيئي، فإنه سبب ونتيجة زيادة تواتر هذه الظواهر المدمرة. ولن يصبح بالإمكان تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ما لم تُتخذ تدابير مناسبة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. كما يجب أن يتاح للبلدان ناقصة النمو حرية الوصول في حينه إلى التكنولوجيات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها. ومن ثم فإنه من المهم تعزيز القدرة والقيادة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، من خلال تنسيق الجهود في هذا المجال.

٢٥ - وقالت إنه قد اختتمت مؤخرا جولة أخرى من المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد الاجتماع الدولي في موريشيوس. وبرغم إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك خلافات خطيرة فيما يتعلق بالطريقة التي تدرك بها البلدان متقدمة النمو المشاكل وأوجه الوهن التي تعاني منها الدول الصغيرة. أما نقص الموارد المالية والتكنولوجيا والقدرة المشار إليه في تقرير الأمين العام، فإنه ينبغي دراسته في الفرع المتعلق بالتنفيذ في الوثيقة التي ستصدر في الاجتماع الدولي. كما أن الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون قليل الفائدة في ظل عدم وجود نظام تجاري عادل ومنصف، ومتعدد الأطراف، وإصلاح بعيد المدى للهيكل المالي الدولي ونظام علاقات بين الدول قائم على أساس التنمية والسلام والأمن الدولي بدلاً من الصراع والجزاءات الاقتصادية أحادية الجانب.

٢٦ - وقالت في ختام كلمتها أن الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة سوف تتيح فرصة أخرى للمضي قُدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية الذي بدأ في جوهانسبرغ.

٢٧ - **السيد مونتيلغر** (الفلبين): قال إن حفظ موارد التنوع البيولوجي في العالم المعرضة للخطر يقتضي اتخاذ تدابير لحماية البيئة، وتحسين التعليم، وبناء القدرة، وزيادة البحث، والدعم الحكومي والتعاون الدولي. وبعد أن أشار إلى أن نحو ثلاثة أرباع التنوع الجيني للمحاصيل الزراعية قد فقد على مدى القرن الماضي وأن ١ ٣٥٠ من ٦ ٣٠٠ سلالة حيوانية إما تعرضت للخطر أو انقرضت، شدد على الحاجة إلى الحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي وتعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيئي ومواجهة الأخطار التي يتعرض لها.

٢٨ - وأعرب عن ترحيب وفده ودعمه لمبادرات الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ودورهم الرائد في قضايا التنوع البيولوجي الدولية. وأضاف أن الفلبين ملتزمة، بأن تحقق بحلول عام ٢٠١٠ تخفيضا كبيرا للمعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية كمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه يلزم القيام بأكثر من ذلك لتحقيق الهدف. وأعلن ترحيب وفده بالعرض الذي قدمته حكومة البرازيل لاستضافة الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وحث تلك الوفود التي لم توقع أو تصدّق بعد على الاتفاقية القيام بذلك والانضمام إلى هذا الصك بأسرع ما يمكن لكي يصبح عالميا. كما أعرب عن ترحيب وفده بالخطوات التي اتخذتها الدول الأطراف في اتفاقية التنوع

البيولوجي لتعزيز توثيق التعاون مع هيئات المعاهدات الأخرى والمنظمات الدولية المعنية.

٢٩ - **السيد لازيف** (ملديف): قال إنه على الرغم من أن برنامج عمل بربادوس في مقدمة الجهود الإنمائية لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هناك حداً لما تستطيع هذه الدول القيام به من جانبها. ولا يزال عدد من تلك الدول، ومن بينها بلده يكافح لتحقيق التنمية المستدامة، مع وجود خطر حقيقي لكوارث بيئية تحوم حولها. وإذا ما استمرت الاتجاهات البيئية العالمية الحالية، فإنه من المقدر أن يضيع زهاء ٦٠ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم في غضون ما يتراوح بين ٢٠ إلى ٤٠ عاما، وتدمير نصف غابات الكرة الأرضية، وسيهدد التصحر وتدهور الأراضي ربع سطح العالم تقريبا.

٣٠ - والواقع، أنه ما لم يتم تنفيذ تدابير علاجية سريعة، سيتعرض الوجود البشري للخطر. ويبين تواتر الكوارث الطبيعية حول العالم الحاجة الملحة لمعالجة القضايا البيئية على نطاق عالمي. وأضاف أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعاني بنسب متفاوتة من هذه الكوارث بسبب خصائصها الجغرافية، التي تبرز ضعفها بيئيا. وقد بيّن الخراب الأخير الذي لحق بغرينادا مؤخرا بسبب الإعصار كيف يمكن أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية سريعة التأثر بالكوارث الطبيعية.

٣١ - وقال إن المنجزات على مدى العقد الماضي ظلت أقل بكثير من المتوقع. ومن أجل إيقاف وعكس التدهور البيئي، يجب ألا يقتصر المجتمع الدولي على التعهد باتخاذ إجراءات عاجلة، بل يجب عليه أيضا أن يكون مستعدا لتحويل التعهدات إلى أفعال من خلال تجميع إرادته السياسية وتقديم الموارد الضرورية التي تكفل ترجمة الالتزامات المتعهد بها في بربادوس إلى إجراءات عملية.

٣٢ - وأعرب عن امتنان بلده لشركائه في التنمية لدعمهم جهوده لتحقيق التنمية المستدامة وعن الأمل في أن يفي المجتمع الدولي بأسره بالتزاماته وأن يرتبط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشراكة حقيقية. وأضاف أن الاجتماع الدولي القادم في موريشيوس سيتيح فرصة أخرى لمعالجة الشواغل العالمية بشأن البيئة ولكي يكرس المجتمع الدولي جهوده لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٣٣ - **السيد نيتوروي** (بوروندي): قال إن الضغط السكاني مقترنا بأزمة اجتماعية-سياسية غير مسبوقة، أدت إلى حدوث فقر مدقع، قد خلّفا ضغطا غير عادي على موارد بوروندي الطبيعية، لا سيما ما يتعلق بالأراضي. ويجب أن يتم دون إبطاء اتخاذ تدابير تصحيحية لتفادي وقوع كارثة إيكولوجية. وطبقا لذلك، تُعدّ حكومته، برنامجا وطنيا لمكافحة تدهور الأراضي، وأعرب عن الترحيب بالدعم الذي تقدمه أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأضاف أن بوروندي ترحب أيضا بالقرار الذي اتخذه البنك الدولي، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، بإدراج بوروندي في قائمة البلدان المحددة للمرحلة التجريبية من مراحل مبادرة الحفاظ على أرض أفريقيا. ويحدو وفده آمالا كبيرة في نجاح هذه المبادرة التي هدفها النهائي هو الاستثمار بشدة في الإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٤ - وأشار إلى العلاقة المشتركة بين الفقر وتدهور الأراضي والأحوال المعيشية في المناطق الريفية، حيث زراعة الكفاف هي المصدر الرئيسي لمعيشة الفقراء. فقال إن وفده يؤيد جميع المبادرات الرامية إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ورحب بقرار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بأن يكون مرفق البيئة العالمي هو آلية التمويل؛ وشدد على الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك عن طريق صندوق منظمة الأقطار المصدّرة للبترول

لأغراض التنمية الدولية، وشجع الأمانة العامة على اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن. وأضاف أنه ينبغي للتجديد القادم لموارد المرفق العالمي للبيئة أن يزيد التمويل المرصود لمكافحة تدهور الأراضي. وحث في ختام كلمته أمانات الاتفاقيات الثلاثة الناشئة عن مؤتمر قمة الأرض على إعطاء أولوية لبوروندي في أنشطتها بسبب حالتها الخطيرة بوجه خاص.

٣٥ - **السيد ديمبيلي** (مالي): بعد أن شدد على الصلة بين المسائل البيئية والتنمية المستدامة، قال إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يجب أن تحظى بمكانة بارزة في الاستعراض الذي سيجري عام ٢٠٠٥ لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن مالي لا تؤمن بأن التصحر أمر حتمي، فقد أدت خطتها لحماية البيئة إلى عدد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية. وبالإضافة إلى تنفيذ تدابير لمنع حرائق الأحراج، رسمت مالي سياسة بشأن الغابات ووضعت خطة وطنية لمكافحة التصحر وأجرت استعراضا لتشريعاتها في مجال الغابات. وأُعطيت المجتمعات المحلية مزيدا من المسؤولية عن إدارة بيئاتها ومواردها الطبيعية، وتم القيام بأعمال البنية التحتية للسيطرة على التعرية والترسيب.

٣٦ - وقال إن مالي شاركت بنشاط في المنتديات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا البيئة وترحب بالإعلان عن عام ٢٠٠٦ بوصفه السنة الدولية للصحاري والتصحر وبانعقاد مؤتمر قمة رؤساء دول سلطة حوض النيجر في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لمناقشة مشكلة الترسيب في نهر النيجر.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الاقتراح الهام بتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة يستحق مزيدا من الدراسة. وأضاف أن المجتمع الدولي الذي يواجه اتساع الفجوات داخل الدول وفيما بينها، يجب أن يدعم قيام شراكة عالمية لأغراض التنمية المستدامة. وأعرب عن ترحيب وفده بقرار مؤتمر الدول الأطراف بتحديد مرفق البيئة العالمي ليكون آلية تمويل لاتفاقية مكافحة التصحر. ودعا المجتمع الدولي إلى زيادة الموارد المتاحة للتجديد الرابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمي لضمان الاهتمام الواجب بمسألتي تدهور الأراضي والتصحر.

٣٨ - **السيد سر مونيتا** (إسرائيل): قال إن حكومته مسرورة من نتائج الدورة المقبلة في تعزيز جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ برنامج عمل جوهانسبرغ. وأضاف أن إسرائيل تستعد للانضمام إلى اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وتتطلع إلى أن تتقاسم معها خبرتها في مجال التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الاجتماع الدولي للاستعراض الذي يجري كل ١٠ سنوات لبرنامج عمل بربادوس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز وتقديم مخططات إضافية لتنفيذها في المستقبل. وأضاف أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ظلت دائما موضع اهتمام رئيسي من جانب حكومته، التي ستراقب عن كثب الاجتماع الدولي القادم لمضاهاة الأولويات المحدَّدة بتلك الواردة في برنامج إسرائيل الوطني. للمساعدة الإنمائية. وأضاف أن هذه الدول سريعة التأثر بوجه خاص بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وأن حكومته مستعدة لتقديم مساعدتها وخبرتها بشأن هاتين المسألتين.

٣٩ - وقال إن استراتيجية يوكوهاما تمثل نقطة تلاقٍ بين القضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية والحدِّ من الكوارث. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي برنامجا يقدم أكبر مساعدة ممكنة لتلك الدول من أجل تفادي الكوارث وتقديم الإغاثة ليتسنى لها تعزيز التنمية فيها. فالكوارث الطبيعية تعوق كثيرا الأهداف الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الأخطار الناجمة عن تغير المناخ والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي تُعرِّض العالم لمزيد من

الأخطار وتعوق التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن وفده لاحظ مع الارتياح الجهود المستمرة التي يبذلها فريق الاتصال المشترك ويدعم مواصلة تعزيز أوجه التضافر بين الاتفاقيات البيئية. وقد قامت حكومته تطوعا بأنشطة لتقييد انبعاثات غاز الدفيئة أو الحد منها. وتشمل استراتيجية إسرائيل في مجال الطاقة المستدامة تيسير الانتقال إلى استخدام الغاز الطبيعي والإسراع في ذلك، والنهوض بحفظ الطاقة وتعزيز مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

٤١ - وقال إن إسرائيل عالجت بنجاح منذ عقود مشكلة التصحر. ومن الواضح أن مشاريع التحريج الممتدة قد أوقفت تعرية التربة وعززت إصلاح الغطاء النباتي وأعادت خدمات النظام الإيكولوجي ذات الصلة بالمياه، لا سيما في المناطق شبه الرطبة الجافة. وقد تساعد المعرفة المكتسبة في هذا المجال مناطق أخرى في العالم. وأخيراً، فإن قضية التنمية المستدامة تشمل العديد من المسائل البيئية التي يجب معالجتها للحفاظ على كوكب محمل بأعباء كبيرة وإصلاح هذا الكوكب وإدامته.

٤٢ - **السيد شيدوسيكو** (زمبابوي): قال إن التحدي بالغ الصعوبة الذي يواجه البلدان النامية ظل دائما في كيفية تحقيق تنمية مستدامة في ظل انخفاض يعانيه اقتصاد مترنِّح، وفقر هائل، وانعدام أمن غذائي، ونقص في العملة الأجنبية، وموازين مدفوعات سلبية، وبطالة مرتفعة، وجفاف متكرر وكوارث طبيعية أخرى. وقد أعطت قمة الأرض وجدول أعمال القرن ٢١ آمالاً كبيرة لمعظم البلدان النامية، ولم تضع زمبابوي وقتا في إدماج توصيات مؤتمر ريو في برامجها الوطنية.

٤٣ - ومضى قائلا إنه منذ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أحرزت حكومته تقدما كبيرا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال استراتيجية وطنية هدفها الرئيسي القضاء على الفقر. ويسعى برنامج العمل الوطني لزمبابوي لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بمعالجة العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في حدوث التصحر. وتقوم بذلك عن طريق مشاريع موجهة لخدمة المجتمع وممولة من الحكومة أو من خلال ترتيبات تمويلية مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والسلطات المحلية. ويسهم برنامج العمل الوطني أيضا كأداة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة كاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ. ومن ثم تدعم حكومته مرفق البيئة العالمي، الذي تأمل أن يكون مصدرا للأموال الإضافية التي تحتاج إليها برامجها.

٤٤ - وقال إن المشاكل المتعلقة بالفقر تمثل أكبر التحديات للتنمية المستدامة لا سيما في المناطق الريفية. ولذلك شرعت حكومته في تنفيذ عملية لإعادة توزيع الأراضي للتخفيف من الاكتظاظ في المناطق المزدحمة وتعد خطة حفظ متكاملة لتعزيز القضاء على الفقر وتجديد البيئة. وأضاف أن الاكتفاء الغذائي والأمن الغذائي عنصران رئيسيان في هذه الخطة. كما اتخذت حكومته خطوات لتطوير الهيكل الأساسي للري، بما في ذلك أيضا توفير المياه النظيفة والمأمونة.

٤٥ - وأشار إلى أن حكومته سنتّ تشريعا يحدد معايير الإدارة البيئية وأنشأت صندوقا وطنيا لتمويل مشاريع البيئة. وأضاف أنه من المهم إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في أية برامج للقضاء على الفقر وإدارة البيئة. وقال في ختام كلمته أن فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز خلّف تأثيرا كبيرا على جميع برامج التنمية وحماية البيئة حيث الضرر بالأصحاء وحول اتجاه الموارد وترك الأيتام في رعاية المسنين، وبالتالي أوجد مشكلة إعالة ضخمة.

٤٦ - **السيد غوسبودينوف** (الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر): قال إن للبند قيد النظر جانبين مترابطين: الصلة بين التنمية المستدامة والحد من المخاطر الناجمة عن وضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويركز عدد من المؤتمرات القادمة على هاتين المسألتين، لا سيما الاجتماع العالمي للحفظ الذي يعقده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث واستعراض برنامج عمل بربادوس الذي يجري كل ١٠ سنوات.

٤٧ - ومضى يقول إن أية مناقشة للحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تراعي ضعف هذه الدول، ويجب على أي حوار في هذا الشأن أن يضم الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر، وهي غالبا الهيئات الوحيدة التي لها برامج وصول مجتمعية في جميع أنحاء أي بلد معلوم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيات الاتحاد للحد من الأخطار المجتمعية تناسب تماما التخطيط الإنمائي الوطني.

٤٨ - وقال إن الاتحاد سعى إلى إبراز أهمية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعمل الاتحاد بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر التونسية والمنظمات الأخرى المعنية، في مشروع للتخفيف من الصعوبات التي تعانيها القرى النائية جنوبي تونس، والذي يمكن تطبيقه في مناطق أخرى. فالعلاج عن بعد عبارة عن خدمة صحية عامة آخذة في التوسع بسرعة لصالح المجتمعات المحلية في المناطق البعيدة. وقد أسهمت أيسلندا والدول الأعضاء في مجلس بلدان منطقة القطب الشمالي إسهاما كبيرا في هذا الجهد بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية في تلك المنطقة. وأضاف أن الاتحاد ملتزم بالاستراتيجية الدولية لمكافحة التصحر. وأضاف أنه في أعقاب الأعاصير الأخيرة، التي ألحقت أضراراً كبيرة بمنطقة الكاريبي وجنوبي الولايات المتحدة الأمريكية، أثبت العمل الذي تضطلع به أفرقة الصليب الأحمر في الميدان من جديد أنه عمل جوهري.

٤٩ - ومضى قائلا إن هناك حاجة لزيادة فهم العلاقة بين التنمية المستدامة والمجتمعات المحلية القوية. ومن الضروري مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ البرامج الموجهة لخدمة المجتمعات الأشد تأثراً. ولا بد من زيادة إيضاح الصلة بين الهدف الإنمائي للألفية بشأن التنمية المستدامة والهدف المتعلق بالقضاء على الفقر. وأخيرا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لموضوع مرونة المجتمع، حيث أنه الأساس للعمل المجدي في مجال التنمية المستدامة.

٥٠ - **السيد كاريبو** (المراقب عن رابطة دول الكاريبي): بعد أن استعرض تاريخ الرابطة، أشار إلى أنه في الاجتماع الوزاري لدول الكاريبي بشأن برنامج العمل للتنمية المستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامة (برنامج عمل بربادوس)، تقرر مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنطقة البحر الكاريبي كمنطقة خاصة. وفي وقت لاحق في فترويلا، أكد رؤساء دول و/أو حكومات رابطة دول الكاريبي أن البحر الكاريبي إرث مشترك للمنطقة وقرروا تنفيذ مبادرتهم بشأن منطقة البحر الكاريبي. ومن المحبط بوجه خاص أن تلك الجهود لم تحصل على الدعم اللازم، حيث أن مؤتمر قمة الأرض في ريو اعترف بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة.

٥١ - وقال إن الاقتراح الأصلي اعترف بأن المناطق البحرية الكبيرة تخضع لولاية الدول الساحلية؛ وبالتالي، فإن بلدان الكاريبي، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة، لها السلطة على المناطق البحرية التي تكون أحيانا أكبر من مناطقها البرية المملوكة لها. غير أن هذه الدول تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية والمؤسسية التي تحتاج إليها لحماية حقوقها والوفاء بالتزاماتها. وبناء عليه، اقترحت البلدان أعضاء رابطة الكاريبي

إطار عمل متعدد الأطراف يمكن تلك البلدان من الوفاء بحقوقها وواجباتها الجديدة.

٥٢ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي عندما لا يعترف بالمنطقة الخاصة على النحو المحدد في المشروع الأصلي، فإنه لا يسلم بأن البحر الكاريبي نظام إيكولوجي هش تتقاسمه بلدان وأقاليم مختلفة الأحجام ومستويات التنمية المتفاوتة والتي تعتمد على البحر في تنميتها الاقتصادية. كما أنه لا يعترف بالقيود-الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية- التي تواجهها بلدان منطقة الكاريبي الكبرى في جهودها لحماية هذا الإرث.

٥٣ - ومن الزاوية العملية، فإن قرارات الجمعية العامة المعتمدة منذ عام ١٩٩٧، أوصت بتركيز واضح على إدارة الموارد، بينما تجاهلت قضايا التنمية، وبالتالي فإنها تضع عبء الحفاظ على سلامة منطقة البحر الكاريبي على عاتق تلك البلدان الأقل استعدادا لتنفيذ ذلك، على الرغم من أنها ليست الوحيدة التي تستفيد من هذا البحر. وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ستقدم البلدان الأعضاء في رابطة دول الكاريبي من جديد اقتراحا بشأن نهج متكامل للتنمية المستدامة في بلدان منطقة البحر الكاريبي التي لا تقتصر أهميته لشعوب المنطقة، على البيئة البحرية، التي يحميها عدد من الصكوك القانونية.

٥٤ - وقال إن الدمار الناجم عن الأعاصير التي ضربت المنطقة مؤخراً جاءت تذكرة حزينة بضعف بلدان ومناطق الكاريبي. وعلى الرغم من أنه ليس بالإمكان منع وقوع الكوارث الطبيعية، فإنه يمكن التخفيف منها من خلال نظم الإنذار المبكر، وزيادة الوعي، وإنشاء مدونات واستراتيجيات للدفاع المدني، وجميعها تتطلب معونة دولية. وما لم يتم إدماج الحد من الكوارث والمعونة بعد وقوع الكارثة في خطط التنمية لبلدان المنطقة، فسوف تتكرر دورة الدمار سنة تلو الأخرى.

٥٥ - واختتم كلمته بالقول بأن رابطة دول الكاريبي تود أن تحث الجمعية العامة على تأييد نص يكون فيه البشر موضع التركيز.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.